

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين في
شركة امياتيت العربية السعودية
(شركة مساهمة سعودية)
الدمام، المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة امياتيت العربية السعودية ("الشركة") وشركاتها التابعة (المشار إليها معا بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نلفت الانتباه إلى إيضاح ٤,١,١ حول القوائم المالية الموحدة والذي يشير على أن البيانات المالية الموحدة المرفقة قد تم إعدادها على افتراض أن المجموعة ستستمر على أساس مبدأ الاستمرارية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي الخسائر المتراكمة لدى الشركة ٢٤٣,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠: ٢٠٥,٥ مليون ريال سعودي). تكبدت الشركة خسارة صافية قدرها ١٧٢,٤ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٣٩٣,٩ مليون ريال سعودي) وفي ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة الأصول المتداولة بمبلغ ٧٣٨,١ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠: ٥٨٢,٥ مليون ريال سعودي). بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة لم تلتزم ببعض التعهدات المالية المتعلقة بالتسهيلات البنكية. هذه تخلق حالة من عدم اليقين المادي المتعلقة بالاستمرارية. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذه الأمور.

قرر مجلس إدارة المجموعة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢ الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ استمرار المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين في
شركة امياتيت العربية السعودية
(شركة مساهمة سعودية)
الدمام، المملكة العربية السعودية

أمور المراجعة الرئيسية	الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية
<p>(١) الاقتراض - الامتثال لتعهدات القروض</p> <p>القروض - الالتزام بالتعهدات المالية للقروض ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بمبلغ ١,١٢٦,٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠: ١,١٤٢,٧ مليون ريال سعودي) مستحق الدفع بالكامل خلال سنة واحدة.</p> <p>تخضع هذه القروض للامتثال لبعض تعهدات القروض، والتي تشمل الحفاظ على نسب مالية معينة وشروط أخرى.</p> <p>لقد أخذنا في الاعتبار قروض المجموعة كأمر تدقيق رئيسي بسبب متطلبات الامتثال للعهد المذكورة أعلاه وأهمية الأرصدة الواردة في بيان المركز المالي الموحد.</p> <p>راجع إيضاح ٤,١,١ و ٢٨ للبيانات المالية الموحدة لمعرفة حالة اقتراض المجموعة فيما يتعلق بالامتثال للتعهدات.</p>	<p>لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية لتقييم مدى التزام المجموعة بتعهدات القروض:</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصول على اتفاقيات القرض وفهم الشروط والأحكام الرئيسية للقرض بما في ذلك تعهدات القرض، التحقق من دقة آجال الاستحقاق الحالية وغير الجارية للقروض كما هي معروضة في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لشروط وأحكام القروض، تم الحصول على تأكيد الاقتراض والاتفاق عليه للأرصدة الظاهرة في بيان المركز المالي الموحد. تقييم الامتثال لتعهدات القرض، مراجعة مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة كما هي معروضة في البيانات المالية الموحدة المرفقة مراجعة المراسلات مع البنوك المقرضة لإعادة جدولة شروط وأحكام القروض.
<p>(٢) مراجعة انخفاض قيمة الممتلكات والألات والمعدات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ صافي القيمة الدفترية للممتلكات والألات والمعدات ١٨٧ مليون ريال سعودي. خلال عام ٢٠٢١، كان لبعض وحدات توليد النقد ("CGUs") للمجموعة مؤشرات انخفاض في القيمة بسبب الانخفاض الكبير في المبيعات وظروف السوق الخارجية المعاكسة. أجرت إدارة المجموعة اختبار انخفاض القيمة في ديسمبر ٢٠٢١ ولم تعترف بخسارة انخفاض في القيمة لاثنتين من الوحدات المنتجة للنقد.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا من أمور التدقيق الرئيسية لأن تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد يتطلب حكماً إدارياً هاماً والذي بدوره يمكن أن يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية الموحدة.</p> <p>يوضح إيضاح ٤,٢,٢ بالتفصيل التقديرات المحاسبية الهامة والإيضاح رقم ٢٦ يوضح تفاصيل الإفصاحات المتعلقة بالممتلكات والألات والمعدات.</p>	<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بانخفاض قيمة الممتلكات والألات والمعدات:</p> <ul style="list-style-type: none"> حصلنا على فهم لهيكل المجموعة ووحدات إنتاج النقد. قمنا بتقييم عملية الإدارة لتحديد مؤشرات انخفاض القيمة. راجعنا تقرير الخبير المستقل الذي قام بما يلي: - تقييم مدى ملاءمة المنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لحساب المبالغ القابلة للاسترداد. - تقييم مدى معقولية افتراضات الإدارة. و - التأكد من دقة حسابات الإدارة. قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة حول انخفاض القيمة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين في
شركة امياتيت العربية السعودية
(شركة مساهمة سعودية)
الدمام، المملكة العربية السعودية

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)
<p>قمنا بتدقيق تقييم الإدارة لانخفاض قيمة الشهرة من خلال تنفيذ إجراءات التدقيق التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> فهم وتقييم مدى ملاءمة تحديد الإدارة لوحدات إنتاج النقد. تقييم المنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد بناءً على القيمة قيد الاستخدام للأصول في وحدة توليد النقد ومقارنتها مع تلك التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية. اختبار الدقة الحسابية والتكامل المنطقي للحسابات الأساسية في النموذج. استفسر عن أي تغييرات تم إجراؤها على نموذج انخفاض القيمة في السنة الحالية ومناقشتها مع الإدارة واختبر الدقة الحسابية للنموذج. اختبار دقة وملاءمة البيانات المدخلة المستخدمة في النموذج بالرجوع إلى الأدلة الداعمة، مثل الميزانيات المعتمدة والنظر في مدى معقولية هذه الميزانيات بالمقارنة مع النتائج والأداء التاريخي للمجموعة مقابل الميزانيات. مراجعة المنهجية المطبقة التي تدعم حسابات القيمة قيد الاستخدام واستخدام الافتراضات الرئيسية بما في ذلك معدلات نمو المبيعات ومعدلات النمو النهائي (بما في ذلك مضاعفات القيمة النهائية، حيثما ينطبق ذلك) واختبار الإدارة لمعدل الخصم إجراء تحليلات للحساسية على الافتراضات الرئيسية، وبشكل أساسي معدل نمو المبيعات ومعدل النمو النهائي (بما في ذلك مضاعفات القيمة النهائية، حيثما ينطبق ذلك)، من أجل تقييم التأثير المحتمل لمجموعة من النتائج المحتملة. مراجعة مدى كفاية إفصاحات المجموعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة المرفقة، من أجل الامتثال للمعايير المحاسبية ذات الصلة. 	<p>٣) القيمة الدفترية للشهرة</p> <p>في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان لدى المجموعة شهرة نشأت من عمليات الاستحواذ السابقة على الأعمال بمبلغ ٦١,٨٧ مليون ريال سعودي.</p> <p>تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الكيان اختبار الشهرة المكتسبة من الاستحواذ على الأعمال للتحقق من انخفاض قيمتها سنويًا على الأقل بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة.</p> <p>تتم مراقبة الشهرة من قبل الإدارة على مستوى وحدات توليد النقد ("CGU"). نفذت الإدارة عملية انخفاض في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق بالشهرة المخصصة للوحدة المنتجة للنقد من خلال تحديد المبلغ القابل للاسترداد على أساس القيمة قيد الاستخدام المشتقة من نموذج التدفقات النقدية المخصومة، والتي كانت تستند إلى أحدث خطة عمل رسمية أعدتها إدارة المجموعة المحدثة للأحداث اللاحقة بما في ذلك تأثير جائحة Covid-19 العالمي. حدد هذا التمرين بأنه لا يوجد خسارة انخفاض في القيمة (٢٠٢٠: ٩,٩١ مليون ريال سعودي) ليتم الاعتراف بها.</p> <p>لقد اعتبرنا اختبار انخفاض قيمة الشهرة الذي تقوم به الإدارة من أمور التدقيق الرئيسية حيث أن تقييم المبلغ القابل للاسترداد للشهرة على أساس القيمة قيد الاستخدام أمر معقد ويتطلب حكمًا كبيرًا من جانب الإدارة. عناصر الحكم الحاسمة لتقييم الإدارة هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الافتراضات المتعلقة بالظروف الاقتصادية المتوقعة، وخاصة النمو في الأسواق التي تعمل فيها المجموعة بشكل أساسي، - افتراضات لتأثير الإجراءات المستقبلية للمنافسين الرئيسيين للمجموعة على الإيرادات المتوقعة وافتراضات الهامش الإجمالي، و - معدلات نمو المبيعات ومعدلات النمو النهائي (بما في ذلك مضاعفات القيمة النهائية عند الاقتضاء) المستخدمة في نموذج القيمة قيد الاستخدام.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين في
شركة امياتنيت العربية السعودية
(شركة مساهمة سعودية)
الدمام، المملكة العربية السعودية

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)	الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية
<p>٤) الاعتراف بالإيرادات:</p> <p>حققت المجموعة إيرادات قدرها ٤٣٨,٩ مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة.</p> <p>- في وقت يتم فيه نقل السيطرة على البضائع إلى العميل بشكل عام عند تسليم البضائع للعملاء ، و</p> <p>- خلال فترة زمنية يتم فيها أداء الخدمات ذات الصلة.</p> <p>وفقاً لذلك ، يتطلب ذلك من الإدارة إثبات حقيقة أنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ١٥ ،</p> <p>- يتم نقل السيطرة على البضائع في وقت الإرسال، و</p> <p>- بالنسبة للعقود ذات السعر الثابت ، يتم الاعتراف بالإيراد على أساس طريقة "نسبة الإنجاز" التي تقيس التكاليف الفعلية المتكبدة حتى نهاية فترة التقرير كنسبة من إجمالي التكاليف التي سيتم تكبدها.</p> <p>تؤدي المصطلحات التي تحدد متى يتم نقل السيطرة إلى العميل وكذلك الحجم الكبير والقيمة العالية للمعاملات إلى مخاطر عدم الاعتراف بالإيرادات في الوقت والفترة الصحيحين.</p> <p>وفقاً لذلك ، نظراً للمخاطر الكبيرة المرتبطة بتحقيق الإيرادات وفقاً لشروط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" ، فقد تم اعتباره من أمور التدقيق الرئيسية.</p>	<p>تضمنت إجراءاتنا لتقييم وجود المخزون وتقييمه ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حضور الجرد المادي للمخزون الذي قامت به المجموعة. • الموافقة على تعديلات المخزون المسجلة في البيانات المالية الموحدة نتيجة جرد المخزون • تقييم الآثار المترتبة على Covid-١٩ على استجابات الإدارة وضوابط جرد المخزون الخاضعة للقيود على موقع المخزون. • تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على زيادة مخاطر الاحتيال أو الخطأ بسبب القيود
<p>٥) حضور جرد المخزون</p> <p>كما هو مبين في إيضاح ٢٣ ، بلغت القيمة الدفترية للمخزون ٢٤٢,١ مليون ريال سعودي.</p> <p>استجابة لانتشار Covid-١٩ في المملكة العربية السعودية ، نفذت المجموعة تدابير صارمة للأمن البيولوجي والنظافة على مواقع المخزون من خلال تقليل عدد الموظفين وتقييد الحركات وزيادة مدة الجرد المادي.</p> <p>نظراً لأهمية أرصدة المخزون والتقديرات ذات الصلة ، وبما أن الحضور في جرد المخزون إلزامي بموجب معايير التدقيق الدولية ، فإن ما ورد أعلاه يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.</p>	<p>تضمنت إجراءاتنا لتقييم وجود المخزون وتقييمه ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حضور الجرد المادي للمخزون الذي قامت به المجموعة. • الموافقة على تعديلات المخزون المسجلة في البيانات المالية الموحدة نتيجة جرد المخزون • تقييم الآثار المترتبة على Covid-١٩ على استجابات الإدارة وضوابط جرد المخزون الخاضعة للقيود على موقع المخزون. • تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على زيادة مخاطر الاحتيال أو الخطأ بسبب القيود.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين في
شركة امياتيت العربية السعودية
(شركة مساهمة سعودية)
الدمام، المملكة العربية السعودية

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها المتعلقة بخسارة انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم التصميم والتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية المتعلقة بعمليات المجموعة على إنشاء ومراقبة الانخفاض في القيمة. • تم اختبار الافتراضات الرئيسية بما في ذلك تلك المستخدمة لحساب احتمالية التخلف عن السداد، من خلال المقارنة بالبيانات التاريخية وتحدي هذه الافتراضات. كما أخذنا في الاعتبار دمج عوامل الاقتصاد الكلي التطلعية لتعكس تأثير الأحداث المستقبلية على خسائر الائتمان المتوقعة. اختبرنا أيضا الدقة الحسابية للنموذج. • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة من حيث المعايير المحاسبية المطبقة. • خبير مراجع مشارك لتقييم مخصص الخسارة فيما يتعلق بالمدينين التجاريين قيد التقاضي.. 	<p>٦) مراجعة انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية (ECL) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي رصيد المدينين التجاريين للمجموعة ٨٩٥,٨ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠: ١,٠٣٤,٢ مليون ريال سعودي) وكان رصيد أصول العقد ٣٤٠,٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠: ٣٨٤,٧ مليون ريال سعودي) مع مخصص خسارة انخفاض القيمة ٣٣٣,١ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠: ٣٥٧,٣ مليون ريال سعودي) نهاية العام.</p> <p>تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كانت الذمم التجارية المدينة (المدرجة بالتكلفة المطفأة) ذات قيمة ائتمانية منخفضة. طبقت إدارة المجموعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المبسط لتحديد مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية. يتضمن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة استخدام افتراضات التباين وعوامل الاقتصاد الكلي ودراسة الاتجاهات التاريخية المتعلقة بالذمم المدينة التجارية للمجموعة وتجربة تحصيل أصول العقد.</p> <p>لقد اعتبرنا هذه الأمور بمثابة أمور تدقيق رئيسية حيث تطبق الإدارة أحكاما مهمة في تحديد مخصص مناسب لخسارة انخفاض القيمة للذمم المدينة التجارية وموجودات العقد.</p>

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة. لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهرية فيها، فإنه يتعين علينا الإبلاغ بذلك.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ووفقا لنظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى انها ضرورية لتمكينا من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين في
شركة امياتنيت العربية السعودية
(شركة مساهمة سعودية)
الدمام، المملكة العربية السعودية

مسؤولية المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول الى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- الخلوص إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً الى ادلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع لجنة المراجعة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق وتوقيت المراجعة المخطط لها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للجنة المراجعة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبذلهم أيضاً، عندما يلزم الأمر، بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي الا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لان التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين في
شركة امياتنيت العربية السعودية
(شركة مساهمة سعودية)
الدمام، المملكة العربية السعودية

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

تتطلب المادة (١٣٥) من نظام الشركات أن يُضَمَّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، تمثلت في تجاوز الخسائر المتراكمة للمجموعة نصف راس المال وفقاً للمادة (١٥٠) وجب علي مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ٤٥ يوم من تاريخ علمه بالخسائر للنظر في استمرار الشركة أو زيادة راس مال الشركة أو حلها، وبناء عليه، قرر لاحقاً مجلس إدارة المجموعة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢ الموافق ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ استمرار المجموعة علي أساس مبدأ الاستمرارية.

عن الخراشي وشركاه

سليمان عبدالله الخراشي
ترخيص رقم (٩١)



الرياض في:

التاريخ: ٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ
الموافق: ٣١ مارس ٢٠٢١ م